Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

تأثير الصعود الصيني على تحقيق التنافسية القطبية في القرن الواحد والعشرين

خالد عمران القريتلي
باحث دكتوراه بمدرسة الدراسات الاستراتيجية الاقليمية والدولية
algritly@gmail.com

The Impact of China's Rise on Achieving Bipolar Competition in the 21st Century

Khaled omran algritly
PhD Researcher, School of Regional and International Strategic Studies

تاريخ الاستلام:2026/05/16 –تاريخ المراجعة:2026/06/18– تاريخ القبول: 2026/06/28– تاريخ للنشر : 2026 /07/20

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أبعاد الصعود الصيني وأثره في إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال دراسة العوامل الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية التي أسهمت في تنامي القوة الصينية، وبيان انعكاسات ذلك على التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام العالمي واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، إلى جانب المدخل التاريخي، لتحليل تطور النظام الدولي والعوامل التي أسهمت في صعود الصين، بالاستناد إلى البيانات والتقارير الدولية وتوصلت الدراسة إلى أن الصين أصبحت قوة دولية مؤثرة بفضل نموها الاقتصادي، وتقدمها التكنولوجي، وتحديث قدراتها العسكرية، وتوسع نفوذها من خلال مبادرة الحزام والطريق كما أظهرت أن التنافس مع الولايات المتحدة امتد ليشمل الجوانب الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والعسكرية، خاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وخلصت الدراسة إلى أن النظام الدولي يشهد تحولًا تدريجيًا من الأحادية القطبية إلى نظام أكثر تعددية، مع استمرار الولايات المتحدة والصين بوصفهما القوتين الأكثر تأثيرًا في رسم ملامح النظام الدولي خلال المرحلة المقبلة. وأوصت الدراسة بمتابعة التحولات الدولية، وتعزيز الدراسات العربية حول الصين، وتنويع الشراكات الدولية، والاستفادة من التجربة الصينية في مجالات التنمية والتكنولوجيا، بما يسهم في دعم الاستقرار والتنمية.

الكلمات المفتاحية

الصعود الصيني – النظام الدولي – التنافس الأمريكي الصيني – التعددية القطبية – مبادرة الحزام والطريق.

Abstract

The study aimed to analyze the dimensions of China's rise and its impact on reshaping the international system, by examining the economic, military, technological, and political factors that contributed to the growth of Chinese power, and demonstrating the implications of this on competition with the United States and the future of the global order. The study adopted the descriptive-analytical and comparative methods, along with the historical approach, to analyze the development of the international system and the factors that contributed to China's rise, based on international data and reports. The study concluded that China has become an influential

international power thanks to its economic growth, technological progress, modernization of its military capabilities, and expansion of its influence through the Belt and Road Initiative. It also showed that competition with the United States has extended to include economic, trade, technological, and military aspects, especially in the Indo-Pacific region. The study concluded that the international system is witnessing a gradual shift from unipolarity to a more multipolar system, with the United States and China continuing as the two most influential powers in shaping the features of the international system in the coming period. The study recommended monitoring international developments, strengthening Arab studies on China, diversifying international partnerships, and leveraging the Chinese experience in development and technology to contribute to stability and development.

Keywords: China's rise – International system – US-China rivalry – Multipolarity – Belt and Road Initiative

المقدمة

يُعدّ التطور الهيكلي للنظام الدولي الحديث من أكثر المواضيع إثارةً للجدل في الأوساط الأكاديمية والسياسية. فبعد سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، سادت "القطبية الأحادية" – التي هيمنت عليها الولايات المتحدة – لفترة وجيزة في العالم. ولكن مع خروج العالم من سيطرة كيان واحد، بشّر مطلع القرن الحادي والعشرين بتغيير هيكلي جوهري. بل أُعيد رسم موازين القوى بظهور قوى صاعدة، أبرزها جمهورية الصين الشعبية، التي قدّمت مثالاً بارزاً على الصعود السريع والسلمي. [1]

ولقد نجحت الصين في صياغة معادلة فريدة للقوة الشاملة، فبدءاً من سياسة الانفتاح الاقتصادي في أواخر السبعينيات، انتقلت بكين من دور الدولة النامية إلى مركز الثقل الاقتصادي العالمي، لتصبح اليوم أكبر اقتصاد في العالم، وفقاً لمعايير تعادل القوة الشرائية(PPP) ، ولم يقف الطموح الصيني عند حدود الأرقام الاقتصادية، بل وظفت بكين هذا الفائض المالي لتحديث ترسانتها العسكرية، وتطوير قدراتها في مجالات الفضاء، والأمن السيبراني، مع التركيز الاستراتيجي على تعزيز حضورها البحري في مناطق النزاع الحيوية، مما جعلها رقماً صعباً في المعادلات الأمنية لآسيا، والمحيط الهادئ، وفي سياق القوة الناعمة والدبلوماسية، أطلقت الصين مبادرات جيو-سياسية عابرة للقارات، أبرزها مبادرة "الحزام والطريق"، التي لا تمثل مجرد مشروع للبنية التحتية، بل هي رؤية صينية لإعادة صياغة سلاسل التوريد والاعتماد المتبادل، بما يضمن توسيع نفوذها في إفريقيا، وأوروبا، وآسيا، وخلق بدائل مؤسسية للنظام المالي الغربي عبر منظمات مثل "مجموعة البريكس"، و"بنك الاستثمار الآسيوي"، وهذا التمدد أدى بالضرورة إلى بروز سمات نظام دولي جديد يتسم بتنافسية ثنائية القطب، أو نحو

[1] قيصر فرحان حسن. (2024). مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ضوء التنافس الأمريكي الصيني. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 5(7), ص 753.

تعددية قطبية، حيث تسعى الصين لتغيير "قواعد اللعبة" الدولية لتكون أكثر ملاءمة لمصالحها القومية، مما يقلص من الهيمنة التقليدية للغرب[2].

إلا أن هذا الصعود يواجه تحديات بنيوية كبرى، إذ ترى الولايات المتحدة في التمدد الصيني تهديداً وجودياً لمكانتها العالمية، مما أدى إلى اندلاع صراعات متعددة الأوجه، بدأت بحرب تجارية ضروس، ومرت بمحاولات الاحتواء التكنولوجي عبر استهداف شركات عملاقة مثل (هواوي)، و(تيك توك)، وصولاً إلى تعزيز التحالفات العسكرية في منطقة "الإندو–باسيفيك."وإن هذا المشهد المعقد، الذي يصفه البعض بـ "الحرب الباردة الجديدة"، يفرض على الباحثين ضرورة تفكيك أدوات النفوذ الصينية بشقيها الناعم والصلب، وفهم آليات التفاعل بين القطبين الصاعد والمهيمن وتأسيساً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لأبعاد الصعود الصيني، ومناقشة مدى قدرته على فرض واقع جيو–سياسي جديد يتجاوز أحادية القطب، كما تهدف إلى تقييم ردود فعل القوى الكبرى، وتداعيات هذا التنافس على مستقبل الاستقرار العالمي، أم أننا أمام مرحلة من الفوضى الاستراتيجية الناتجة عن تضارب المصالح بين القطبين الكبيرين.[3]

مشكلة الدراسة

تحاول الدول الصاعدة تغيير ميزان القوى العالمي، مما يُحدث تغييرات جوهرية في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، وأشهر هذه القوى هي الصين، التي أصبحت لاعبًا مهمًا على الساحة العالمية بفضل تطوراتها العسكرية والتكنولوجية اللافتة، بجانب توسعها الإقتصادي السريع في العقود الأخيرة، تُشكل طبيعة الإستقطاب الدولي، الذي تناوب تاريخيًا بين الأحادية القطبية، والثنائية، والتعددية القطبية، سؤالًا رئيسيًا يطرحه هذا التزايد، بالإضافة إلى ذلك، يطرح السؤال عما إذا كان هذا الصعود سيقوض الهيمنة الأمريكية الحالية أم سيعزز التعددية القطبية مستقبلاً، لذلك، يلزم إجراء فحص شامل لهذه الظاهرة لفهم معنى الإستقطاب، ومظاهره، وتتبع مراحل صعود الصين، والقوى التي ساعدته، وتقييم عواقبه على المنافسة ثنائية القطب، وإعادة هيكلة النظام الدولي المستقبلي.

التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة: كيف يؤثر الصعود الصيني على تحقيق التنافسية القطبية في القرن الحادي والعشرين، وما انعكاسات ذلك على مستقبل النظام الدولي؟

تساؤلات الدراسة

1. ما المقصود بالصعود الصيني، وما أبرز مراحله وخصائصه في القرن الحادي والعشرين؟
2. ما العوامل الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي أسهمت في صعود الصين كقوة عالمية؟
3. كيف أسهم النمو الاقتصادي الصيني ومبادرة الحزام والطريق في تعزيز المكانة الدولية للصين؟
4. إلى أي مدى أسهم التطور العسكري والتكنولوجي الصيني في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية؟

---

[2] زينة عربي.2023م.، «أثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وأمريكا على مستقبل النظام الدولي»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق – بغداد، مايو

[3] بيريز كارلوتا، الثورات التكنولوجية ورأس المال المالي: ديناميكيات الفقاعات والعصور الذهبية، ترجمة محمد الجورا، الناشرون–الدار العربية للعلوم،2007 م.

5. كيف أثر الصعود الصيني في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية داخل النظام الدولي؟
6. ما دور الصعود الصيني في تعزيز التنافسية القطبية والانتقال نحو نظام دولي متعدد الأقطاب؟
7. ما تأثير الصعود الصيني على أداء المؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية العالمية؟
8. ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة للنظام الدولي في ظل استمرار الصعود الصيني والتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

فرضيات الدراسة

يشهد النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين تحولات عميقة تعكس إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، فمع بروز قوى جديدة على الساحة الدولية، لم يعد من الممكن النظر إلى العالم باعتباره خاضعًا لهيمنة قطب واحد، بل أصبح يتجه تدريجيًا نحو تعددية قطبية أكثر تعقيدًا وتشابكًا، بما يجعل من هذه المرحلة لحظة انتقالية في تاريخ العلاقات الدولية، حيث تتداخل المصالح وتتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى، لتؤسس لنظام عالمي جديد أكثر تنوعًا وتعددًا:

1. الصعود الصيني يعيد تشكيل النظام العالمي، ويؤثر على القطبية الدولية.
2. هناك تحول تدريجي من النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب.
3. العوامل الإقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية تلعب دورًا رئيسيًا في هذا التحول.

أهمية الدراسة

1. تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول موضوع التحولات في النظام الدولي.
2. تساعد في فهم تأثير الصعود الصيني على إعادة تشكيل موازين القوى العالمية.
3. تقدم تحليلًا نظريًا، وعمليًا لدور الصين في المنافسة القطبية، وتأثيره على العلاقات الدولية.
4. توضح إنعكاسات الصعود الصيني على الدول الكبرى، والقوى الإقليمية.
5. تساعد صناع القرار على فهم التحديات، والفرص التي يفرضها هذا التحول.
6. توفر رؤية إستراتيجية للتعامل مع التحولات في النظام الدولي.

أهداف الدراسة

1. تحليل العوامل التي ساهمت في الصعود الصيني من خلال دراسة الجوانب الإقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية.
2. ب فهم مدى تأثير الصعود الصيني على التنافسية القطبية، وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الكبرى الأخرى.
3. إستكشاف إمكانية تحول النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية، وتحديد أبرز ملامحه.
4. دراسة إنعكاسات الصعود الصيني على المؤسسات الدولية، والتكتلات الإقتصادية العالمية.
5. تقديم إستشراف لمستقبل النظام العالمي في ظل إستمرار تنامي النفوذ الصيني.

منهج الدراسة

نظرا لأن الموضوع محل متفرع الجوانب فإنه يتطلب منا إستخدام مناهج، ومداخل مختلفة يأتي في مقدمتها الدراسة إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، مع الإعتماد على البيانات، والتقارير الدولية، بالإضافة إلى ذلك، تم إستخدام المدخل التاريخي، وذلك لمعرفة الخلفية التاريخية للتطور النظام الدولي، والعوامل المؤثرة في إحداث تغييرات أساسية في بنية هذا النظام.

المبحث الأول: الصعود الصيني وعوامل صعوده

سيتناول هذا المبحث "الصعود السلمي" الذي تبنته بكين كإطار إستراتيجي لنموها، ويحلل العوامل التي شكلت هذه السياسة، كما يستعرض الأبعاد المختلفة لهذا الصعود، من القوة الإقتصادية الهائلة، إلى النفوذ السياسي، والدبلوماسي المتنامي، والتحديث العسكري المتسارع، والريادة التكنولوجية، والعلمية، وصولًا إلى الإنتشار الثقافي، والإعلامي، يتناول المبحث أبرز التحديات الداخلية، والخارجية التي تواجه الصين، ويستشرف مستقبل سياسة صعودها، وتأثيرها على العالم.

أولًا: الصعود الصيني

يُمثل الصعود الصيني أحد أبرز التحولات الجيو–سياسية في القرن الحادي والعشرون، حيث إنتقلت الصين خلال عقود قليلة من دولة نامية إلى قوة عالمية مؤثرة على كافة الأصعدة، لم يعد هذا الصعود مجرد ظاهرة إقتصادية، بل أصبح واقعًا متعدد الأبعاد يفرض نفسه بقوة على الساحة الدولية، ويعيد تشكيل موازين القوى، والنظام العالمي القائم وشكل عام (1978م)، نقطة البداية في مسيرة الصين نحو النمو، والتغيير، إذ بعد وفاة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ (Mao Zedongعام (1976م)، دخلت الصين في مرحلة صراع على السلطة إستمرت نحو عامين، حتى أستتب الحكم لـ "دينغ سياو بينغ" (Deng Xiaoping) الذي حمل معه حزمة من الإصلاحات في إطار سياسته الجديدة "الإصلاح والإنفتاح"، التي تضمنت التحديثات الأربعة (الزراعة، الصناعة، البحث العلمي، الدفاع)، أُدخِلت من خلالها بعض الأليات الرأسمالية لتحفيز عملة النمو والتطور؛ وقد حققت الصين نتائج إيجابية منذ الأعوام الأولى لتبنيها هذا النهج مكنتها من الدخول في مرحلة الصعود[4].

مع تسارع النمو الاقتصادي الصيني، وتفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، مما أحدث اختلالًا في ميزان القوى. وفي ظل تصاعد الطروحات الأمريكية التي اعتبرت الصين تحديًا استراتيجيًا محتملاً، اتجهت بكين إلى تبني سياسة "الصعود السلمي" التي صاغها المفكر الصيني زينغ بيجان، بهدف التأكيد على أن صعودها سيتم عبر التنمية والتعاون، وتجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة أو تهديد استقرار النظام الدولي. (5)

تقوم نظرية "الصعود السلمي" على طمأنة المجتمع الدولي بأن صعود الصين لن يشكل تهديدًا لأمن أو استقرار النظام الدولي، وإنما سيعتمد على التنمية السلمية والتعاون المشترك. وقد تبنى الحزب الشيوعي الصيني هذا المفهوم رسميًا عام 2004، مؤكدًا

(4) ما شياو دونغ، دراسة: العوامل الخمسة الكبرى التي ساهمت في نجاح سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين، تاريخ النشر: 2018.12.27م، على الرابط: https://carc.shisu.edu.cn/arabic/، تاريخ الدخول: 12 . 7 . 2026م، الساعة 3:00 .

(5). رتيبة برد، الصعود السلمي الصيني والمتوقع الاستراتيجي في النظام العالمي، جامعة تيزي وزو (الجزائر)، مجلة المعيار، مجلد 12، العدد 2، ديسمبر 2021م، ص 1161.

أن صعود الصين يرتكز على تحقيق التنمية بالاعتماد على قدراتها الذاتية، والاستمرار في سياسة الانفتاح والتجارة الدولية، وتعزيز السلام العالمي من خلال التنمية، دون السعي إلى تهديد الدول الأخرى أو تحقيق مصالحها على حسابها [6].

أثار مفهوم "الصعود السلمي" جدلًا داخل الصين؛ إذ عارضه التيار القومي البراغماتي بقيادة جيانغ زيمين، مفضلًا استخدام مفهوم "السلام والتنمية" لتجنب إثارة مخاوف القوى الدولية من دلالة كلمة "الصعود". في المقابل، دعم التيار القومي الواقعي بقيادة هو جينتاو مفهوم "الصعود السلمي"، مؤكدًا أهمية طمأنة المجتمع الدولي بأن صعود الصين لن يهدد مصالحه. وبعد خروج جيانغ زيمين من السلطة عام 2004، عاد مفهوم "الصعود السلمي" ليصبح أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الصينية. [7]

تولى زينغ بيجان الترويج لمفهوم "الصعود السلمي" على المستوى الدولي، موضحًا أن نجاح الصين يتطلب مواجهة تحديات رئيسية تتمثل في توفير الموارد، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة القضايا البيئية لضمان التنمية المستدامة. كما دعا إلى تبني نموذج تنموي حديث يقوم على التعاون والابتعاد عن سياسات الصراع وعقلية الحرب الباردة. وقد استخدمت القيادة الصينية مفهوم "الصعود السلمي" رسميًا لأول مرة عام 2003، باعتباره أحد أدوات القوة الناعمة الهادفة إلى تعزيز مكانة الصين الدولية دون إثارة مخاوف الدول الأخرى. [8]

وإن إستبدال مفهوم "الصعود السلمي" بمفهوم "السلام والتنمية" الذي يعود في جذوره إلى الإستراتيجي الصيني "دينغ سياوبينغ" مهندس سياسة الإنفتاح، والتحديث الثقافي، والإجتماعي، والإقتصادي للصين المعاصرة منذ العام (1978م)، وهي السياسة الأولى التي دفعت الصين إلى المسرح العالمي، ولا سيما من الناحية الإقتصادية[9].

واستند الجدل حول مفهوم "الصعود السلمي" إلى رؤية دينغ شياو بينغ الداعية إلى التحلي بالحذر وتجنب إظهار الطموحات الدولية بصورة مباشرة. ففي حين تمسك التيار البراغماتي بهذه الرؤية وفضل مفهوم "السلام والتنمية"، رأى التيار الواقعي بقيادة هو جينتاو أن صعود الصين أصبح واقعًا يستوجب طمأنة القوى الكبرى بأنه لن يهدد مصالحها. وبعد تولي هو جينتاو السلطة عام 2004، عاد مفهوم "الصعود السلمي" ليصبح جزءًا من السياسة الخارجية الصينية، بينما تولى زينغ بيجان الترويج له دوليًا وشرح أهدافه والتحديات التي تواجه الصين في مسار صعودها. [10]:

1. النقص في الموارد الأولية الوطنية اللازمة لإشباع حاجات البلاد في طريقها للصعود العالمي.
2. الموازنة بين التنمية الاقتصادية، والإجتماعية بما لا يؤدي إلى فجوة تدفع الصين إلى الإنهيار.
3. التحدي البيئي الذي يشكل عقبة أساسية في وجه تحقيق التنمية الصينية المستدامة، وأعتبر "زينغ" أن مواجهة هذه التحديات لا يمكن أن تتم إلا من خلال تجاوز النموذج القديم للتصنيع، والعمل على تقديم نموذج صناعي حديث، وتجاوز

---

(6). غطاس محمد و فريدة طاجين، الصعود الصيني في العلاقات الدولية دراسة نقدية لرؤية الباحث الصيني بان شويتنج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2020م، ص 15.

(7). عبدالله القرباع، نظرية الصعود السلمي الصيني، الموسوعة السياسية، 27 أبريل 2020م، على الرابط: https://political-encyclopedia.org، تاريخ الدخول:12. 7. 2026م، الساعة، 3:30م.

(8). عمّار كريم ، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا، الطبعة الأولى، بيروت لبنان،2021م، ص 142 – 143.

(9). عبد الله القرباع، "نظرية الصعود السلمي الصيني"، الموسوعة السياسية، بيروت– لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المجلد 3، العدد 12، (2021م)، ص 35–58.

(10). على باكير، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، ابريل 2011م، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011، تاريخ الدخول: 6. 11. 2025م، الساعة 12:15م.

نماذج السيطرة الإجتماعية القديمة، والعمل على بناء مجتمع متناغم، وتجاوز الطرق التقليدية لصعود القوى على المسرح العالمي، وإستبعاد عقلية "الحرب الباردة" التي أدت إلى تعريف العلاقات الدولية على أسس أيديولوجية، وهنا تأتي سياسة الصعود السلمي لتخدم هذا الغرض.

واستخدمت القيادة الصينية مفهوم "الصعود السلمي" رسميًا خلال منتدى آسيا والمحيط الهادئ (APEC) عام 2005، مؤكدة أن صعود الصين يقوم على النهج السلمي، وأنها لا تزال دولة نامية تسعى إلى تعزيز قدراتها قبل الوصول إلى مكانة القوة العالمية. [11].

ثانيًا: العوامل المؤثرة في سياسة "الصعود السلمي

عندما تمت صياغة "الصعود السلمي" كان الصينيون يعتقدون أنهم يحتاجون إلى (45) عاما على الأقل أي حتى العام (2050م)، حتى يصلوا إلى أن يكونوا دولة كبرى في النظام الدولي، لكن الانتقال السريع للقوة (Power Shift) من الغرب إلى الشرق في الثروة وفي النفوذ في السنوات القليلة الماضية أدى إلى حرق سريع للمراحل بما بدأ يؤثر على معادلة "الصعود السلمي"، ولا سيما فيما يتعلق[12] بـ:

1. شهدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 تراجعًا ملحوظًا في نفوذها العالمي، حيث كشفت حربي أفغانستان والعراق عن حدود القوة العسكرية الأمريكية، وأسهمتا في إضعاف هيمنتها الدولية وتسريع وتيرة تراجعها على الساحة العالمية. [13].
2. أدت الخسائر العسكرية والاقتصادية، ولا سيما التكاليف الباهظة لحرب العراق، إلى تعرض الولايات المتحدة لأزمة اقتصادية تفاقمت مع الأزمة المالية العالمية، مما أضعف مكانة الاقتصاد الأمريكي وأثر في مصداقية مبادئ السوق الحرة. كما واجهت السياسة الخارجية الأمريكية تحديات إضافية نتيجة تداعيات تسريبات "ويكيليكس"، التي انعكست سلبًا على صورتها الدبلوماسية على المستوى الدولي. [14].
3. التسارع في الصعود الصيني بوتيرة أسرع مما كان متوقعا: فقد كانت الصين في أثناء فترة الهبوط الأميركي تصعد بشكل متسارع وتحرق العديد من المراحل، مما خلق انطباعا بأن التحول ليس تدريجيا وأنه قد يؤدي إلى صدمة على الصعيد الدولي، وهو ما ترجمه البعض بالحديث عن "الخطر الصيني".

---

[11]. طارق هلال، سياسة صعود السلمي الصيني، مجلة بحوث الشرق الأوسط (علمية محكمة معتمدة)، 2025م، ع 107، ص 195– 132.

[12]. على باكير، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة الدراسات، 21 أبريل 2011م، موقع الصين بعيون عربية، على الرابط:http://www.chinainarabic.org ، تاريخ الدخول: 12 –7– 2026م، الساعة 50: 3 م.

[13]. علي باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، أوراق الجزيرة، الدوحة– قطر: مركز الجزيرة للدراسات، العدد 24، (2011م)، ص 8.

[14]. زين الجلالي، تحديات الهيمنة الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا، رسالة ماجستير 2021م، ص 52.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تعد الصين صاحبة أعلى معدل للنمو في العالم، وقد استطاعت بكين في الفترة الممتدة فقط من العام (2004م – 2010م)، تجاوز كل من الاقتصاد الفرنسي والإنكليزي والألماني لتحتل مكان اليابان في منتصف العام (2010م)، كثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية[15].

قد نما إجمالي حجم الاقتصاد الصيني في هذه المدّة (2004م إلى 2010م)، من (1.9 تريليون دولار) إلى (5.4 تريليونات دولار)، علما بأنه كان يبلغ (309 ملايين دولار) فقط عام (1980م)، وتعد الصين اليوم أكبر دولة مصدرة وأكبر دولة تجارية وثاني أكبر مستورد في العالم، وهي الدولة الأولى في العالم اليوم في تحقيق فائض تجاري، وفي تحقيق أكبر احتياطي نقدي، حيث نما من (167 مليون دولار) العام (1978م) إلى أكثر من (2 تريليون دولار) نهاية العام (2009م) [16].

وعلى الصعيد العسكري عملت الصين على تحديث قواتها المسلحة بصورة تدريجية، مستفيدةً من قوتها الاقتصادية لتطوير قدراتها الصاروخية والفضائية والنووية، إلى جانب تعزيز قدرات الحرب السيبرانية وتبني استراتيجيات عسكرية حديثة. ومع تسارع صعودها وتراجع النفوذ الأمريكي، برزت مخاوف دولية من تنامي القوة الصينية، خاصة بعد إظهارها مواقف أكثر حزمًا في عدد من القضايا الإقليمية، مثل النزاعات في بحر الصين الجنوبي، والتوتر مع اليابان بشأن الجزر المتنازع عليها، واستمرار الخلافات الحدودية مع الهند، مما عزز المخاوف بشأن مستقبل التوازنات الإقليمية والدولية. [17]

وتصاعد النزاع الأميركي– الصيني بشأن رفض الأخيرة رفع قيمة عملتها، علما بأن التوتر بين الطرفين يتصاعد دوما إذا ما دخلت قضية تايوان على الخط، ناهيك عن المخاوف الأميركية من تنامي القدرات الصينية الاقتصادية، والعسكرية، وانعكاساتها العالمية [18].

وتوفير غطاء سياسي، ودبلوماسي غير مباشر لكوريا الشمالية في الاعتداء الذي تم أواخر العام (2009م)، إذ إن بكين هي الطرف الوحيد الذي رفض إدانة بيونغ يانغ إثر قصف مناطق تابعة لكوريا الجنوبية.

برزت داخل الصين، خاصة بين التيار القومي والعسكري، دعوات إلى تبني سياسة أكثر جرأة في المنافسة على القيادة العالمية. فقد دعا العقيد ليو مينغفو في كتابه الحلم الصيني (2010) إلى التخلي عن نهج التواضع الاستراتيجي، مؤكدًا أن القرن الحادي والعشرين يمثل فرصة أمام الصين لتصبح القوة الأولى عالميًا، وأن التنافس مع الولايات المتحدة هو صراع على قيادة النظام الدولي، في ظل استمرار محاولات واشنطن لاحتواء صعود بكين. [19]

---

(15). مقالات ارشيفيه، الصين تتخطى اليابان وتصبح القوة الاقتصادية الثانية عالمياً في 2010م، 14 فبراير 2011م، على الرابط: https://www.alarabiya.net/articles/2011، بتاريخ: 12. 7. 2026 م، الساعة 4:5 م.

(16). كمال الدين شوكت، واخرون، "تأثير الصعود الصيني على تغير هيكل النظام العالمي"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 14، العدد 3، يوليو 2023م، ص 4143–4165.

(17). غازي شقير، التنافس الصيني الهندي في جنوب آسيا وآثاره على الأمن الإقليمي، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2021م)، ص 94.

(18). بوشريف رزيق، التنافس الأمريكي الصيني: من الصراع الأيديولوجي إلى التنافس الاستراتيجي، مجلة سياسات عربية، العدد 33، 2018م، ص25.

(19). رن شياوسي، الحلم الصيني: عالم متعدد الأقطاب؛ ماذا يعني للصين وبقية العالم، بيروت– لبنان: دار البلسان للنشر والتوزيع، ط1، (2018م)، ص 167.

الحقيقة أن هذه الدعوة ما بعد عام (2020م) على الساحة الصينية، خاصة فيما يتعلق بضرورة تحديث القدرات العسكرية للصين، والسيطرة أقله على منطقة شرق آسيا، ولا يعبر العقيد في كتابه هذا، أو دعوته تلك عن نفسه فقط، إذ من الواضح أن هذه الطبقة تكتسب نفوذا يوما بعد يوم داخل الصين في سياق دأب البعض على المطالبة به كلما ظهرت قدرات الصين بشكل أكبر.[20]

إذ تعد دعوة العقيد الصيني في هذا السياق امتدادا لدعوة مماثلة كان أطلقها أيضا عسكريان متقاعدان في الجيش الصيني في القرن الماضي، عبر كتاب يحمل عنوان "الحرب غير المقيدة" بعدما كان الانتصار الأميركي الساحق في حرب الخليج الثانية بمنزلة الإنذار للكثير من الدول التي ليس باستطاعتها مواجهة القوة العسكرية الأميركية بشكل مباشر، والدافع إلى إيجاد طرق وبدائل مختلفة للمواجهة، وهو ما أدى بدوره إلى ولادة القدرات اللاتناظرية للصين (Asymmetric Capabilities).

ويرتبط الجدل حول مخاطر الصعود الصيني بصورة رئيسية بمنطقة شرق آسيا والعلاقات الصينية الأمريكية، بينما يُنظر إلى هذا الصعود في الشرق الأوسط بوصفه فرصة لتعزيز التوازن في النظام الدولي وتوسيع الشراكات الاقتصادية. وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول المنطقة نموًا ملحوظًا، مدفوعًا باحتياجات الصين من الطاقة، قبل أن يمتد التعاون تدريجيًا ليشمل الجوانب السياسية والعسكرية، مما عزز الحضور الصيني في المنطقة. [21].

ثالثًا: الأبعاد المختلفة للصعود الصيني

الانطلاق في المخططات الخماسية كان لها أثر كبير في الصين، فما كان للنهوض الصيني (1978م)، أن يتحقق لو لم يوفر النظام السابق الشروط الأساسية له حيث تم في فترة (1948م–1978م)، إنشاء بنى تحية قوية، وتحول قطاع كبير من القوى العاملة إلى المجال الصناعي مع الاعتناء بالمجال الزراعي، وهو ما أعطى الصين أمنا غذائيا وأنه لم يعد للأيديولوجية الدور الحاسم في تشكيل رؤية الصين، وصياغة أنماط تفاعلاتها الخارجية، وتراجعت إلى حد كبير، مقارنة بفترة الحرب الباردة، أمام مقتضيات المصلحة الوطنية، وأصبحت الأفكار القائمة على الإيديولوجية كأدوات، ومعايير فعالة لتصنيف الأصدقاء، والخصوم غير واقعية [22].

- **البعد الاقتصادي**

اعتمدت الصين على تعزيز التعاون الاقتصادي باعتباره أداة رئيسية لترسيخ مكانتها الدولية، من خلال بناء شراكات تقوم على المصالح المتبادلة، وتقديم نموذج تنموي يجمع بين النمو الاقتصادي السريع والاستقرار السياسي وقد تجلى ذلك في عدة مظاهر، من أبرزها:

- احتلال الصين المرتبة الثانية عالميًا من حيث حجم الاقتصاد، مع توقعات باستمرار نموها الاقتصادي.

---

(20) الموقع العربي للدفاع والتسليح، التوسع العسكري الصيني واستراتيجيته مفصلة في تقرير البنتاغون لعام 2024م، ديسمبر 2024م، على الرابط: https://defense-arab.com/news/86710/، بتاريخ الدخول: 12. 7. 2026 م، الساعة 4:20 م.

(21). حكمات عبد الرحمن، "الصعود السلمي للصين ومستقبل التوازن الدولي"، مجلة سياسات عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 3، العدد 14، (2015م)، ص 57 – 59.

(22). علي فؤاد، أثر التغيرات في النظام الدولي علي السياسة الخارجية الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004م)، ص 124.

- تعزيز التجارة والاستثمار العالميين عبر مبادرة الحزام والطريق التي تشمل أكثر من (140) دولة.
- امتلاكها شركات تكنولوجية رائدة مثل علي بابا، وهواوي، وتينسنت، مما عزز مكانتها في الاقتصاد الرقمي العالمي [23].

- **البعد السياسي والدبلوماسي**

في سياق السياسة الدولية المعاصرة، تتجسد البراغماتية الصينية في نهج عملي يركّز على المصلحة واقعية الحسابات بعيدًا من الأيديولوجيا، ومن خلال تدرّج استخدام القوة والاعتماد على الوسائل الاقتصادية، والدبلوماسية بدلاً من المواجهة المباشِرة، هذا التوجه يعكس سعي بكين لبناء نفوذ طويل الأجل ضمن النظام العالمي عبر استثمارات عالمية مثل "مبادرة الحزام والطريق"، وتعزيز الشراكات مع دول شريكة بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي غالبًا ما توظّف القوة العسكرية، والتحالفات لمعالجة مصالحها، تبدو الصين مهيمنة عبر استراتيجيات اقتصادية ناعمة، وتحالفات تنموية؛ التي تؤكد أن البراغماتية تصاعدت في كل من السياسة الخارجية الصينية والأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة[24].

عززت الصين من تعاونها مع التجمعات الإقليمية، ولا سيما من خلال اللقاءات السنوية مع الجامعة العربية (المنتدى العربي–الصيني)، ومع مجلس التعاون الخليجي (لقاء الحُوَار الإستراتيجي الخليجي–الصيني)، ولم تكتف بكين بعلاقات مميزة بالدول الصديقة تقليديا كإيران والجزائر، وإنما عملت جاهدة على تحسين علاقاتها بمختلف القوى الإقليمية، وفي مقدمتها الدول الحليفة لأميركا (كمصر، والسعودية، وتركيا)، فوقعت معها جميعا اتفاقيات شراكة وتعاون إستراتيجي سنة (2006م و2009م و2010م) على التوالي، وبدا واضحا من خلال هذا التحرك أن الصين تهدف إلى[25]:

1. تأمين الإمدادات النفطية في منطقة الخليج الذي تضم حوالي (50%) من حجم الاحتياطيات العالمية من النفط، والانفتاح على علاقات متوازنة بين إيران والسعودية للتمكن من المساعدة على تحقيق الاستقرار في المنطقة.
2. الانفتاح على العرب وعلى القضايا العربية بشكل أكبر بما لمصر من مكانة، ودور أيضا في عملية السلام، والنزاع العربي الإسرائيلي.
3. التعاون مع قوة إقليمية صاعدة بوزن عالمي (تركيا) قادرة على تسهيل آفاق الصين في وَسَط آسيا، وفي المنطقة العربية، وفي أوروبا.

لكن أكثر هذه العلاقات جدلا كان الانفتاح الصيني على إسرائيل بهدف الحصول على التكنولوجيا المتطورة في مجال الصناعة، والزراعة، وفي المجال العسكري على وجه الخصوص، وقد أدت هذه العلاقة إلى صفقة سياسية بين تل أبيب، وواشنطن للحصول على تكنولوجيا عسكرية أميركية متطورة إلى بكين إلى توتر في العلاقات الإسرائيلية–الأميركية خاصة في العام(2005م)، ولعل الدول العربية شعرت بمدى التقدم في العلاقات الصينية–الإسرائيلية عندما رفضت بكين التوقيع في العام

(23). عبد الله وهيب، الصعود الاقتصادي الصيني وآثاره في النظام الدولي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، جامعة بغداد، 2020م، ص195–200.

(24). مطاوع محمد، "البراغماتية في السياسة الدولية: الممارسات الأمريكية–الصينية بين عامي 1991م و2021م"، مجلة العلمية لكلية الدراسات والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مجلد 8، 2023م، العدد 15.

(25). عادل عبدالغفار، مسار العلاقات الصينية ومجلس التعاون الخليجي: بين الماضي والحاضر والمستقبل، موجز قضية، يونيو 2022م، على الرابط: https://mecouncil.org/ar/publication، تاريخ الدخول: 7. 11. 2025م، الساعة، 6:00م.

(2010م)، على وثيقة مشتركة تعد القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة، وذلك في أعمال الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني[26].

1. تسعى الصين إلى تعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب، كبديل عن الهيمنة الغربية.
2. تعتمد على الدبلوماسية الناعمة من خلال المساعدات والقروض للدول النامية، ولا سيما في إفريقيا وآسيا.
3. تشارك بفاعلية في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومنظمة شنغهاي للتعاون.

- **البعد العسكري**

تعد مبيعات الأسلحة الصينية لدول المنطقة الأقل مقارنة بأميركا، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، ثم أن الوجود العسكري، والأمني الصيني في المنطقة يكاد يكون معدوما، لكن بدا، واضحا في الأونة الأخيرة أن الصين تعمل جاهدة لتعزيز التعاون العسكري، والتواجد الأمني لها في دول المنطقة، بما يتناسب مع صعودها العالمي، ونفوذها الاقتصادي، إذ قامت بكين بتمويل بناء قاعدة بحرية في ميناء غوادر الباكستاني المطل على بحر العرب والقريب من مدخل الخليج العربي ومضيق هرمز لاستخدامه في مراقبة وتأمين الملاحة خاصة الواردات النفطية، بالإضافة إلى ذلك، أعلنت في نهاية العام (2009م) عن نيتها دراسة إمكانية إقامة قاعدة بحرية دائمة لها في خليج عدن بما يسهل عملية مكافحة القرصنة في المنطقة [27].

أواخر عام (2010م)، أعلنت بكين عن إرسالها موفدين عسكريين لزيادة التعاون العسكري، ومبيعات الأسلحة لكل من (الأردن، وسوريا، والإمارات) خاصة بعد نجاح بعثات مماثلة إلى كل من (تونس، وقطر، والكويت، وعمان)، والأهم زيادة التعاون العسكري مع (مصر، والسعودية)، ورغم أن الصين تتحرك في منطقة نفوذ أميركية، فإنها تعي تمام كما يبدو مدى أهمية الاستقرار في مناطق تدفق النفط، والدور الأميركي في تأمين ما يلزم من أجل ذلك، ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعارض دورا صينيا أكبر بما يخدم أهدافها من حيث المشاركة في تحمل الأعباء المالية، والأمنية، حيث يلزم ذلك، دون أن يعني غض الطرف وإنما المراقبة عن كثب[28].

1. قامت الصين بتحديث جيشها بشكل كبير، ولا سيما البحرية وسلاح الجو، مما يجعلها قوة عسكرية قادرة على التأثير في منطقة آسيا، والمحيط الهادئ.
2. تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها في بحر الصين الجنوبي، مما يسبب توترات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدول المجاورة.
3. تمتلك الصين برامج متقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي، الصواريخ الفرط صوتية، والتكنولوجيا العسكرية الحديثة.

- **البعد التكنولوجي والعلمي**

أسهم التقدم التكنولوجي الصيني في تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي عالميًا، من خلال توسع شركاتها في التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية، بما دعم مكانتها الدولية ومكّنها من توظيف قوتها الاقتصادية لخدمة مصالحها الاستراتيجية ويتجلى هذا البعد في:

---

(26). على باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، مرجع سابق ، ص 46.

[27]. محمد جاسم وقدوري رشاد، الأهمية الإستراتيجية لميناء غوادر الباكستاني في التنافس الصيني – الأمريكي، مجلة العلوم السياسية، العدد 56، 2018م، ص142.

[28]. على باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، مرجع سابق ، ص 45.

- المنافسة العالمية في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الجيلين الخامس والسادس (G5 وG6)، وبرامج الفضاء، بما في ذلك إنشاء محطة فضائية والسعي لاستكشاف المريخ.
- الريادة في مجال الطاقة المتجددة، حيث تعد أكبر منتج للألواح الشمسية والبطاريات الكهربائية. [29]

- **البعد الثقافي والإعلامي**

قد نصت وثيقة "الأمن الثقافي الوطني" التي أقرتها قيادة الحزب الشيوعي الصيني على وجوب مواجهة التحديات الثقافية والإيديولوجية دوليًا، التي ازدادت تعقيداً، وهو ما يفرض تعزيز القوة الثقافية الصينية، واعتماد مبدأ التنمية الثقافية، وعملية الإصلاح الثقافي؛ ومن ثم أقدمت الصين على إجراءات لتحصين شبكة الإنترنت الصينية من التلاعب والاختراق، لأن هدف الأعداء هو إضعاف الصين وتفتيتها وتقسيمها –وفق تصريح الرئيس الصيني "هو جنتاو"، وانتشرت في الصحافة الصينية مفردات على غرار "القوة الناعمة" و"الحرب الناعمة"، و"سباق التسلح الناعم"، ما يدل على إدراك القيادة الصينية لحجم المخاطر المحدقة بجبهتها الثقافية، والسياسية الناعمة[30].

لم يقتصر الصعود الصيني المعاصر على الأبعاد العسكرية والاقتصادية فحسب، بل امتد ليشمل استراتيجية متكاملة لتعزيز الحضور الثقافي والإعلامي في الفضاء الدولي، فيما يُعرف بدبلوماسية القوة الناعمة، تهدف بكين من خلال هذه الأدوات إلى تحسين صورتها الذهنية، وتقديم نموذجها التنموي كبديل جاذب دولياً، بالتوازي مع سعيها لكسر الهيمنة الثقافية الغربية، ومع ذلك، يصطدم هذا الطموح بجملة من العقبات الجيو–سياسية والتحديات البنيوية التي تضع الاستدامة الصينية أمام اختبار حقيقي في موازين القوى العالمية، ويمكن رصد ذلك من خلال المحاور الآتية [31]:

1. تروج الصين لنموذجها التنموي من خلال الإعلام الصيني الناطق بلغات متعددة مثل(CGTN وXinhua).
2. تعتمد الصين على الثقافة الناعمة، مثل انتشار تعلم اللغة الصينية عالميًا، وزيادة عدد معاهد كونفوشيوس.
3. تعزز السينما والدراما الصينية في الأسواق العالمية لمنافسة هوليوود، وكوريا الجنوبية.
4. التحديات التي تواجه الصعود الصيني:

أ– المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات التكنولوجيا، والسياسة، والتجارة.

ب– المخاوف الدولية بشأن سياسات الصين في بحر الصين الجنوبي، وتايوان.

جـ– التحديات الداخلية مثل الشيخوخة السكانية، وتباطؤ النمو الاقتصادي.

بدأت الصين مسيرة الإصلاح الاقتصادي منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي عبر تبني اقتصاد السوق الاشتراكي، وتقليص المركزية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص، مما أسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتعزيز مكانتها الاقتصادية عالميًا وقد انعكس ذلك في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات، وتوسع التجارة الخارجية، حتى

(29). حسين حميد، التنافس التكنولوجي الأمريكي–الصيني وتأثيره في المكانة الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 72، 2020م، ص105.

(30). مركز الحرب الناعمة للدراسات، الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية، مركز الحرب الناعمة للدراسات، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2014م، ص 22.

(31). شاكر عايد، "الصعود الصيني: القوة الناعمة والتحديات الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 78، جامعة بغداد، 2019م، ص 115–120.

أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي وأحد أكبر الشركاء التجاريين للدول كما أسهم إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، وفي مقدمتها شينزين، في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التصنيع والصادرات، رغم ظهور بعض التحديات المرتبطة بهذه المناطق كذلك دعمت الإصلاحات الاقتصادية نمو القطاع الخاص، وتطوير بيئة الأعمال، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، بما عزز القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني .[32]

وشهد الاقتصاد الصيني تحولًا هيكليًا من الاعتماد على الزراعة إلى التصنيع والتكنولوجيا، مع التركيز على الصناعات عالية التقنية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، إلى جانب تبني مبادرة الحزام والطريق لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ورغم بعض التحديات، مثل أزمة الطاقة وتباطؤ قطاع العقارات، واصل الاقتصاد الصيني تحقيق معدلات نمو مرتفعة مكّنته من ترسيخ مكانته كقوة اقتصادية عالميةكما أولت القيادة الصينية اهتمامًا كبيرًا بمكافحة الفقر، وتطوير التعليم، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، وتعزيز دور القطاع الخاص، مما أسهم في رفع كفاءة الموارد البشرية ودعم التنمية المستدامة، مع التأكيد على أن التجربة الصينية تمثل نموذجًا تنمويًا يمكن الاستفادة من مبادئه مع مراعاة خصوصية كل دولة.[33]

رابعًا: مبادرة الحزام والطريق كأداة لتعزيز النفوذ الصيني

تُعد مبادرة الحزام والطريق إحدى أهم الأدوات الاستراتيجية التي اعتمدتها الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي على المستوى الدولي. ورغم أن فكرة إحياء طريق الحرير طُرحت منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن الرئيس الصيني شي جين بينغ أطلق المبادرة رسميًا عام 2013، بهدف ربط الصين بدول آسيا وإفريقيا وأوروبا من خلال شبكة واسعة من مشروعات البنية التحتية والممرات التجارية، لتشمل اليوم أكثر من (150) دولة وتتكون المبادرة من شقين رئيسيين هما الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري، وتستهدف تعزيز الترابط الإقليمي، وتوسيع التجارة والاستثمار، وتأمين مصادر الطاقة، ودعم استخدام العملة الصينية، بما يعزز المكانة الدولية للصين ويزيد من قدرتها على التأثير في النظام الدولي ويوضح **(الرسم التوضيحي 1)** شبكة الطرق البرية والبحرية لمبادرة الحزام والطريق، والمسارات الرئيسة التي تربط الصين بقارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، بما يعكس الامتداد الجغرافي الواسع للمبادرة ودورها في تعزيز النفوذ الصيني كما أسهمت المبادرة في توسيع الشراكات الاقتصادية للصين من خلال تمويل مشروعات البنية التحتية وتعزيز التعاون مع الدول المشاركة، إلا أنها واجهت عددًا من التحديات، من أبرزها التهديدات الأمنية، والصعوبات المالية، والمعارضة المحلية، والتنافس الجيوسياسي، ولا سيما مع الولايات المتحدة التي تنظر إليها باعتبارها أداة لتعزيز النفوذ الصيني وإعادة تشكيل التوازنات الدولية، في حين تؤكد الصين أن المبادرة تستهدف تحقيق التنمية والتعاون والمنفعة المتبادلة بين الدول. [34]

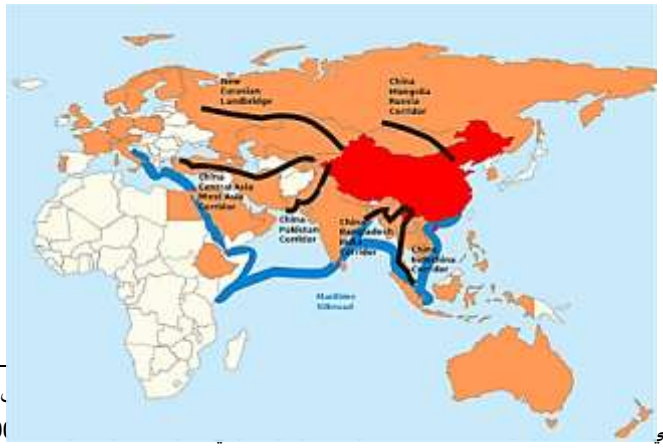

[32] دينا لاشين، تحول القوة وتأثيرها ... والأبحاث، 2020م)، ص 150.
[33] أماني قنديل، "التجربة التنموية في ... 20م، ص 88.
[34] باهر مضخور، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين: بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية نموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد 67، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد، 2016م، ص192.

رسم توضيحي 1 شبكات الطرق البرية والبحرية مخطط طريق الحرير بفرعه البحري

المبحث الثاني: تأثير الصعود الصيني على تحقيق التنافسية القطبية

أولًا: التحديات التي يفرضها الصعود الصيني على الهيمنة الأمريكية

شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تصاعدًا في حدة التنافس نتيجة تباين مصالحهما الاستراتيجية، حيث برزت عدة قضايا خلافية، من أهمها الأزمة التايوانية، والتنافس في منطقة الإندو–باسيفيك، وجائحة كوفيد–19، إضافة إلى الخلافات المتعلقة بالتكنولوجيا والتجارة، والتي أصبحت جميعها مؤشرات على التحول في موازين القوى الدولية.

- **الأزمة التايوانية**

تُعد قضية تايوان من أكثر الملفات حساسية في العلاقات الصينية الأمريكية، إذ اعتمدت الولايات المتحدة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 سياسة احتواء الصين، وعززت علاقاتها الدفاعية مع تايوان، بينما تؤكد بكين أن الجزيرة جزء لا يتجزأ من أراضيها، وترفض أي تدخل خارجي في هذا الشأن وازداد التوتر بين الطرفين بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، مع تصاعد المخاوف من احتمال تكرار السيناريو في تايوان، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى تأكيد دعمها العسكري لتايوان، في حين اعتبرت الصين ذلك انتهاكًا لمبدأ "الصين الواحدة"، مما أدى إلى تصاعد التحركات العسكرية والتوترات السياسية بين الجانبين كما ترى الصين وروسيا أن مواجهة الضغوط الغربية تستدعي تعزيز التعاون بينهما، الأمر الذي قد يتطور إلى شراكات عسكرية أوسع إذا تصاعدت الأزمة حول تايوان، بما قد ينعكس سلبًا على الأمن والاستقرار الدوليين. [35]

- **الإندو–باسيفيك كمسرح للتنافس الجيوسياسي**

أصبحت منطقة المحيطين الهندي والهادئ مركزًا رئيسيًا للتنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة، نظرًا لما تمثله من أهمية اقتصادية وتجارية وعسكرية، إذ تضم أكثر من نصف سكان العالم ونسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي وفي إطار احتواء النفوذ الصيني، تبنت الولايات المتحدة عام 2022 استراتيجية جديدة لمنطقة الإندو–باسيفيك تقوم على تعزيز التحالفات الإقليمية والحفاظ على حرية الملاحة، بينما تؤكد الصين حقها في حماية مصالحها وسيادتها، خاصة في بحر الصين الجنوبي، وترفض الأنشطة العسكرية الأمريكية التي تعدها انتهاكًا لأمنها القومي ومع تزايد القدرات الاقتصادية والعسكرية الصينية، اتجهت الولايات المتحدة إلى تعزيز سياسة الاحتواء، في محاولة للحد من تنامي النفوذ الصيني ومنع بكين من فرض هيمنتها الإقليمية، بما يعكس تصاعد التنافس بين القوتين على قيادة النظام الدولي . [36]

- **جائحة (كوفيد–19) وإعادة توزيع موازين القوة**

[35] صباح الجنابي، أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان «المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا / برلين، الطبعة 1، مايو2021م، ص 106.

[36] حنان نبيل، «ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندو - باسيفيك، انتر ريجيونال للتحليلات الاستراتيجية 14 فبراير 2022م، على الرابط: www.interregional.com/article/Ar ، تاريخ الدخول: 12 -7 -2026م، الساعة 8:00 م.

أسهمت جائحة كوفيد-19 في زيادة التوتر بين الولايات المتحدة والصين، حيث تبادل الطرفان الاتهامات بشأن منشأ الفيروس وإدارة الأزمة، الأمر الذي عمق حالة انعدام الثقة بينهما وفي المقابل، سعت الصين إلى تعزيز حضورها الدولي من خلال تقديم المساعدات الطبية واللقاحات للدول النامية، ودعم جهود منظمة الصحة العالمية، مما ساهم في تحسين صورتها الخارجية، في حين تعرضت الولايات المتحدة لانتقادات بسبب إدارتها للأزمة وقرار إدارة الرئيس دونالد ترامب تعليق ثم الانسحاب من منظمة الصحة العالمية، وهو ما أثر في مكانتها الدولية وبذلك لم تقتصر آثار الجائحة على الجانب الصحي، بل أسهمت أيضًا في إعادة تشكيل التنافس الصيني الأمريكي، وتعزيز التحولات في موازين القوى الدولية، مع استمرار الخلافات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بين البلدين. [37]

ثانيًا: الحروب التجارية والتكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

ترتبط العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بتشابك اقتصادي وتجاري كبير، إلا أنها تشهد في الوقت نفسه تنافسًا متزايدًا نتيجة سعي كل طرف إلى تعزيز مكانته في النظام الدولي، مما جعل التعاون والصراع يسيران بالتوازي .[38]

ثالثًا: الحروب الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

تمثل الحرب التجارية أحد أبرز مظاهر التنافس بين البلدين، حيث بدأت الولايات المتحدة منذ عام 2018 بفرض رسوم جمركية على الواردات الصينية للحد من التوسع الاقتصادي الصيني وتقليص العجز التجاري، وردت الصين بإجراءات مماثلة، مما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات المتبادلة وتصاعد التوترات الاقتصادية بين الجانبين كما سعت الولايات المتحدة إلى الحد من الاعتماد على الصين عبر تشجيع الشركات الأمريكية على نقل استثماراتها إلى الداخل، وفرض قيود على الاستثمارات الصينية في قطاع التكنولوجيا، بهدف إبطاء تنفيذ استراتيجية "صنع في الصين 2025 م" وفي المقابل، اعتمدت الصين مجموعة من السياسات لمواجهة الضغوط الأمريكية، شملت فرض رسوم جمركية انتقامية، وتسريع توطين التكنولوجيا، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، إلى جانب تنويع مصادر الطاقة والغذاء، وتوسيع مبادرة الحزام والطريق لتعزيز نفوذها الاقتصادي العالمي . [39]

رابعًا: الحروب التكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

أصبحت التكنولوجيا محورًا رئيسيًا في التنافس بين القوتين، إذ تعد من أهم عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوقها التكنولوجي، بينما تعمل الصين على تحقيق الاستقلال التقني من خلال زيادة الإنفاق على البحث العلمي وتطوير الصناعات المتقدمة ويُعد قطاع أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي من أبرز ساحات هذا الصراع، حيث فرضت الولايات المتحدة قيودًا على تصدير الرقائق الإلكترونية والتقنيات المتقدمة إلى الصين، في حين كثفت بكين استثماراتها في تطوير صناعة الرقائق ضمن استراتيجية "صنع في الصين 2025"، بهدف تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية وتحقيق الريادة في الصناعات المستقبلية. [40]

---

[37] عبد المالك حطاب، «المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي»، جامعة الجزائر– الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3، 2019م، ص 9.

[38] سليم كاطع وانعام سلطان، " العلاقات الأمريكية الصينية الواقع وافاق المستقبل "، مجلة قضايا سياسية، 2016م، المجلد العدد 43-44، ص159.

[39] مصطفي مقلد، الحرب التجارية: الصين من التكيف إلى المواجهة، على الرابط: https://shafcenter.org/، تاريخ الدخول: 12. 7. 2026م، الساعة 8:30م.

[40] بدر صايم، التنافس الصيني الأمريكي وتداعياته على النظام العالمي، مجلة حمورابي للدراسات، جامعة محمد الأول- وجدة، العدد 50 - السنة الثالثة عشرة، 2024م، ص271.

المبحث الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار الصعود الصيني

أولًا: سيناريو استمرار نظام دولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

يفترض هذا السيناريو استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، استنادًا إلى تفوقها الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، وامتلاكها مؤسسات قوية قادرة على مواجهة الأزمات والحفاظ على مكانتها العالمية ويستند هذا الطرح إلى أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال الأكبر عالميًا، مدعومًا بقدرات عالية في الابتكار والبحث العلمي، إلى جانب سيطرته على النظام المالي الدولي وهيمنة الدولار، مما يمنحه نفوذًا واسعًا في توجيه الاقتصاد العالمي كما تتمتع الولايات المتحدة بتفوق عسكري واضح من خلال انتشار قواعدها العسكرية حول العالم، وامتلاكها أكبر قدرات بحرية وجوية ونووية، فضلًا عن دعم حلفائها عبر حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتحالفات استراتيجية مثل اتفاقية AUKUS ، وهو ما يعزز قدرتها على احتواء صعود الصين والحفاظ على توازن القوى وعلى الصعيد السياسي، تستفيد الولايات المتحدة من نفوذها داخل المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى شبكة واسعة من التحالفات الدولية التي تمنحها قدرة كبيرة على قيادة النظام الدولي والتأثير في القرارات العالمية في المقابل ورغم التقدم الاقتصادي والعسكري الذي حققته الصين، فإنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالتباطؤ الاقتصادي، ومحدودية تحالفاتها العسكرية، واعتماد نفوذها الخارجي بصورة كبيرة على الشراكات الاقتصادية، وهو ما يقلل من قدرتها على تجاوز الولايات المتحدة في المدى القريب . [41]

ثانيًا: سيناريو نظام دولي ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصين

يفترض هذا السيناريو أن النظام الدولي يتجه نحو ثنائية قطبية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، نتيجة الصعود الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي المتسارع للصين، مقابل استمرار الولايات المتحدة في الحفاظ على مكانتها العالمية، مما يجعل التنافس بينهما السمة الرئيسة للنظام الدولي الجديد وقد عززت الحرب التجارية، والخلافات حول تايوان، وحقوق الإنسان، والتكنولوجيا، إلى جانب التنافس في منطقة الإندو–باسيفيك، من احتمالات انتقال النظام الدولي إلى حالة من التوازن بين القوتين بدلًا من استمرار الأحادية الأمريكية ويعتمد نجاح هذا السيناريو على قدرة الصين على مواصلة نموها الاقتصادي، ومعالجة تحدياتها الداخلية، والحفاظ على الاستقرار السياسي، بالتوازي مع تعزيز نفوذها الدولي من خلال مبادرة الحزام والطريق، وتوسيع شراكاتها الاقتصادية والاستراتيجية مع مختلف الدول وفي المقابل تبنت الولايات المتحدة استراتيجية احتواء شاملة للصين، تمثلت في فرض القيود التجارية والتكنولوجية، وتعزيز التحالفات الأمنية مثل AUKUS والتحالف الرباعي، إضافة إلى زيادة حضورها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للحفاظ على توازن القوى ويرى عدد من الباحثين، من بينهم جوزيف ناي، أن الصين أصبحت الدولة الوحيدة القادرة على منافسة الولايات المتحدة في مختلف عناصر القوة، وأن استمرار نموها الاقتصادي قد يؤدي إلى تقليص الفجوة بين الطرفين، وربما تجاوزها اقتصاديًا خلال العقود المقبلة، بما يدعم

[41] جون سي كورنبلم ودايتر كرونزوكر، الولايات المتحدة الأمريكية في الألفية الثالثة قوة عظمى في مفترق الطرق، ترجمة هبة سرى، مجموعة النيل العربية، 2020م، ص 206.

نشوء نظام ثنائي القطبية كما تشير تقارير ودراسات استشرافية إلى أن القوة الاقتصادية والعسكرية للصين ستواصل الارتفاع حتى عام 2050م، في حين ستظل الولايات المتحدة القوة الأكثر تأثيرًا، لكن مع تراجع نسبي في هيمنتها، وهو ما يعزز احتمال قيام نظام دولي ثنائي القطبية تقوده واشنطن وبكين . [42]

ثالثًا: سيناريو نظام دولي متعدد الأقطاب

يفترض هذا السيناريو أن النظام الدولي يتجه تدريجيًا نحو التعددية القطبية نتيجة تراجع الهيمنة الأمريكية وصعود قوى دولية جديدة، وفي مقدمتها الصين وروسيا، اللتان تسعيان إلى إعادة تشكيل النظام العالمي على أساس التوازن بين القوى ورفض الأحادية الأمريكية وتشير العديد من الدراسات والتقارير الاستخباراتية الأمريكية إلى أن انتقال القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، وتزايد النفوذ الصيني والروسي، يدفعان النظام الدولي نحو تعدد مراكز القوة، مع بروز أدوار متزايدة للقوى الإقليمية والمنظمات الدولية في إدارة الشؤون العالمية كما عززت التطورات الأخيرة، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، واتساع دور منظمة شنغهاي للتعاون، والتوسع المستمر لمجموعة البريكس، الاتجاه نحو بناء نظام دولي أكثر توازنًا، يقوم على التعاون بين القوى الكبرى وتقليص الاعتماد على الهيمنة الغربية كما أنه تسعى الصين وروسيا إلى تعميق شراكتهما الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية والأمنية، مع العمل على تقليل هيمنة الدولار الأمريكي وتطوير آليات مالية وتجارية بديلة، بما يدعم استقلالية الدول الصاعدة ويعزز التعددية القطبية كما تتجه بعض الدول الأوروبية إلى تعزيز استقلالها الاستراتيجي وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة، في ظل دعوات متزايدة لبناء سياسة دفاعية أوروبية أكثر استقلالًا، وهو ما يسهم في تنويع مراكز القوة داخل النظام الدولي . [43]

نتائج الدراسة

1. أثبتت الدراسة أن الصعود الصيني يُعد أحد أهم المتغيرات التي أسهمت في إعادة تشكيل هيكل النظام الدولي وتقليص هيمنة الأحادية القطبية.
2. أظهرت الدراسة أن القوة الاقتصادية تمثل الركيزة الأساسية للصعود الصيني، من خلال النمو الاقتصادي المستدام، واتساع الاستثمارات الخارجية، ومبادرة الحزام والطريق.
3. بينت الدراسة أن التطور التكنولوجي والعلمي، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والاتصالات، عزز القدرة التنافسية للصين على المستوى العالمي.
4. أوضحت الدراسة أن التنافس بين الصين والولايات المتحدة لم يعد يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل امتد ليشمل المجالات العسكرية والتكنولوجية والسياسية والجيوسياسية.
5. كشفت الدراسة أن الحرب التجارية والتكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة أصبحت إحدى أهم أدوات الصراع على قيادة النظام الدولي.
6. توصلت الدراسة إلى أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ تمثل الساحة الرئيسة للتنافس الاستراتيجي بين القوتين، لما تتمتع به من أهمية اقتصادية وأمنية.
7. أظهرت الدراسة أن التحالفات الدولية، مثل AUKUS والتحالف الرباعي، تعكس توجه الولايات المتحدة نحو احتواء النفوذ الصيني والحفاظ على مكانتها الدولية.

---

[42] يونس مؤيد، 2015م، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، ص 238.

[43] علاء عبد الحفيظ، 2011م، السيناريوهات المحتملة لمستقبل انظام الدولي، مجلة النهضة، العدد 3، ص2.

8. بينت الدراسة أن الصين تعمل على توسيع نفوذها الدولي من خلال أدوات القوة الناعمة، والشراكات الاقتصادية، وتعزيز دورها داخل المؤسسات والمنظمات الدولية.
9. أكدت الدراسة أن مستقبل النظام الدولي يتجه نحو زيادة التعددية في مراكز القوة، مع استمرار الولايات المتحدة والصين كأبرز الفاعلين في البيئة الدولية.
10. خلصت الدراسة إلى أن السيناريو الأكثر ترجيحًا خلال العقود المقبلة يتمثل في استمرار المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، مع تزايد ملامح الانتقال التدريجي نحو نظام دولي أكثر تعددية.

توصيات الدراسة

1. ضرورة متابعة التحولات في ميزان القوى الدولي بصورة مستمرة لفهم طبيعة التغيرات التي يشهدها النظام الدولي.
2. تعزيز الدراسات العربية المتخصصة في الشأن الصيني والعلاقات الصينية الأمريكية لدعم مراكز صنع القرار.
3. تشجيع الدول العربية على تنويع شراكاتها الدولية بما يحقق مصالحها بعيدًا عن الاعتماد على قوة دولية واحدة.
4. دعم التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين في إطار يحقق المصالح المشتركة ويحافظ على التوازن في العلاقات الدولية.
5. تعزيز الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي لمواكبة التحولات العالمية في مصادر القوة.
6. دعم التعاون الإقليمي والدولي لمعالجة النزاعات الجيوسياسية التي قد تنتج عن تصاعد المنافسة بين القوى الكبرى.
7. تطوير آليات التعاون داخل المؤسسات الدولية بما يسهم في تحقيق قدر أكبر من العدالة والتوازن في إدارة النظام الدولي.
8. تشجيع مراكز البحوث والجامعات على إجراء دراسات مستقبلية حول السيناريوهات المحتملة لتطور النظام الدولي في ظل استمرار الصعود الصيني.
9. تعزيز الحوار الدبلوماسي بين القوى الكبرى للحد من احتمالات التصعيد العسكري، خاصة في القضايا الحساسة مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي.
10. الاستفادة من التجربة الصينية في مجالات التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي والتطور التكنولوجي بما يتناسب مع أولويات الدول النامية.

قائمة المراجع

1. قيصر فرحان حسن. (2024). مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ضوء التنافس الأمريكي الصيني. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 5(7), ص 753.
2. زينة عربي.2023م.، «أثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وأمريكا على مستقبل النظام الدولي»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق – بغداد، مايو
3. بيريز كارلوتا، الثورات التكنولوجية ورأس المال المالي: ديناميكيات الفقاعات والعصور الذهبية، ترجمة محمد الجورا، الناشرون–الدار العربية للعلوم،2007 م.
4. ما شياو دونغ، دراسة: العوامل الخمسة الكبرى التي ساهمت في نجاح سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين، تاريخ النشر: 2018.12.27م، على الرابط/https://carc.shisu.edu.cn/arabic :، تاريخ الدخول: 12 .7 . 2026م، الساعة 3:00.
5. رتيبة برد، الصعود السلمي الصيني والمتوقع الاستراتيجي في النظام العالمي، جامعة تيزي وزو (الجزائر(، مجلة المعيار، مجلد 12، العدد 2، ديسمبر 2021م، ص 1161.

6. غطاس محمد و فريدة طاجين، الصعود الصيني في العلاقات الدولية دراسة نقدية لرؤية الباحث الصيني بان شويتنج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2020م، ص 15.
7. عمّار كريم ، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا، الطبعة الأولى، بيروت لبنان،2021م، ص 142 – 143.
8. .عبد الله القرباع، "نظرية الصعود السلمي الصيني"، الموسوعة السياسية، بيروت– لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المجلد 3، العدد 12، (2021م)، ص 35–58.
9. على باكير، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، ابريل 2011م، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011، تاريخ الدخول: 6. 11. 2025م، الساعة 12:15م.
10. طارق هلال، سياسة صعود السلمي الصيني، مجلة بحوث الشرق الأوسط (علمية محكمة معتمدة)، 2025م، ع 107، ص 195– 132.
11. علي باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، أوراق الجزيرة، الدوحة– قطر: مركز الجزيرة للدراسات، العدد 24، (2011م)، ص 8.
12. زين الجلالي، تحديات الهيمنة الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا، رسالة ماجستير 2021م، ص 52.
13. مقالات ارشيفيه، الصين تتخطى اليابان وتصبح القوة الاقتصادية الثانية عالمياً في 2010م، 14 فبراير 2011م، على الرابطhttps://www.alarabiya.net/articles/2011 :، بتاريخ: 12. 7. 2026 م، الساعة 4:5 م.
14. كمال الدين شوكت، واخرون، "تأثير الصعود الصيني على تغير هيكل النظام العالمي"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 14، العدد 3، يوليو 2023م، ص 4143–4165.
15. غازي شقير، التنافس الصيني الهندي في جنوب آسيا وآثاره على الأمن الإقليمي، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2021م)، ص 94.
16. بوشريف رزيق، التنافس الأمريكي الصيني: من الصراع الأيديولوجي إلى التنافس الاستراتيجي، مجلة سياسات عربية، العدد 33، 2018م، ص25.
17. رن شياوسي، الحلم الصيني: عالم متعدد الأقطاب؛ ماذا يعني للصين وبقية العالم، بيروت– لبنان: دار البلسان للنشر والتوزيع، ط1، (2018م)، ص 167.
18. الموقع العربي للدفاع والتسليح، التوسع العسكري الصيني واستراتيجيته مفصلة في تقرير البنتاغون لعام 2024م، ديسمبر 2024م، على الرابط/https://defense-arab.com/news/86710 :، بتاريخ الدخول: 12. 7. 2026 م، الساعة 4:20 م.
19. حكمات عبد الرحمن، "الصعود السلمي للصين ومستقبل التوازن الدولي"، مجلة سياسات عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 3، العدد 14، (2015م)، ص 57 – 59.
20. علي فؤاد، أثر التغيرات في النظام الدولي علي السياسة الخارجية الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004م)، ص 124 .

21. عبد الله وهيب، الصعود الاقتصادي الصيني وآثاره في النظام الدولي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، جامعة بغداد، 2020م، ص195-200.
22. مطاوع محمد، "البراغماتية في السياسة الدولية: الممارسات الأمريكية-الصينية بين عامي 1991م و2021م"، مجلة العلمية لكلية الدراسات والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مجلد 8، 2023م، العدد 15.
23. عادل عبدالغفار، مسار العلاقات الصينية ومجلس التعاون الخليجي: بين الماضي والحاضر والمستقبل، موجز قضية، يونيو 2022م، على الرابط https://mecouncil.org/ar/publication :، تاريخ الدخول: 7. 11. 2025م، الساعة، 6:00م.
24. محمد جاسم وقدوري رشاد، الأهمية الإستراتيجية لميناء غوادر الباكستاني في التنافس الصيني – الأمريكي، مجلة العلوم السياسية، العدد 56، 2018م، ص142.
25. على باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، مرجع سابق ، ص 45.
26. حسين حميد، التنافس التكنولوجي الأمريكي-الصيني وتأثيره في المكانة الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 72، 2020م، ص105.
27. مركز الحرب الناعمة للدراسات، الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية، مركز الحرب الناعمة للدراسات، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2014م، ص 22.
28. شاكر عايد، "الصعود الصيني: القوة الناعمة والتحديات الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 78، جامعة بغداد، 2019م، ص 115-120.
29. دينا لاشين، تحول القوة وتأثيرها علي الصعود الصيني، (2018م- 2008م)، (القاهرة: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2020م)، ص 150.
30. أماني قنديل، "التجربة التنموية في الصين: الدروس المستفادة"، القاهرة: المركز الدولي للدراسات والبحوث، 2004م، ص 88.
31. باهر مضخور، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين: بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية نموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد 67، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد، 2016م، ص192.
32. صباح الجنابي، أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان «المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا / برلين، الطبعة 1، مايو2021م، ص 106.
33. حنان نبيل، «ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندو – باسيفيك، انتر ريجيونال للتحليلات الاستراتيجية 14 فبراير 2022م، على الرابط www.interregional.com/article/Ar :، تاريخ الدخول: 12 -7 -2026م، الساعة 8:00 م.
34. عبد المالك حطاب، «المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي»، جامعة الجزائر- الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3، 2019م، ص 9 .
35. سليم كاطع وانعام سلطان، " العلاقات الأمريكية الصينية الواقع وافاق المستقبل "، مجلة قضايا سياسية، 2016م، المجلد العدد 43-44، ص159.

36. محمد السائح محمد القحواش. (2026). أثر طبيعة النظام السياسي الصيني في رسم ملامح السياسة الخارجية تجاه المغرب العربي. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 1071-1083. https://doi.org/10.65405/a3jr2b67

37. مصـــطفي مقلد، الحرب التجارية: الصـــين من التكيف إلى المواجهة، على الرابط/https://shafcenter.org :، تاريخ الدخول: 12. 7. 2026م، الساعة 8:30م.

38. بدر صـــايم، التنافس الصـــيني الأمريكي وتداعياته على النظام العالمي، مجلة حمورابي للدراســـات، جامعة محمد الأول- وجدة، العدد 50 – السنة الثالثة عشرة، 2024م، ص271.

39. جون ســـــي كورنبلم ودايتر كرونزوكر، الولايات المتحدة الأمريكية في الألفية الثالثة قوة عظمى في مفترق الطرق، ترجمة هبة سرى، مجموعة النيل العربية، 2020م، ص 206.

40. يونس مؤيد، 2015م، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، ص 238.

41. علاء عبد الحفيظ، 2011م، السيناريوهات المحتملة لمستقبل انظام الدولي، مجلة النهضة، العدد 3، ص2.